

الاتحاد

الوطني

القوات

الشعبية

6957

النقاش العمومي حول قضية مستقبل التنظيم والحزب

- لسنا امام مشكلة خلط ووضوح
- نحن امام ردود الفعل المعتادة لنفس الجهاز بنفس الاساليب
- وبالتالي يجب ان نفكر في الحل لا كمجرد موقف او قرار وانما بوضعية نخلق شروطها عمليا بالفضال والتنظيم

ايها الاخوان ،

مرت بضعة اشهر من التجربة التي يعيشها المناضلون في الميدان التنظيمي - وما زال الفضال استمر في نفس الجو = التنظيم الهادي المركز البعيد عن المهارات والمجالات -

وما زالت التنظيمات الاتحادية تتسع حسب المقاييس والاسبقيات التي حددها الاخوان في كل فرع واقليم باعتبار الظروف المحلية لكن حسب المنهج الذي يتبعه سائر المناضلين على المستوى الوطني .
وقد عملا لم تدم فترة الانطلاق وتوزيع المهام وتحديد المقاييس الا بضعة اسابيع انتهى خلالها جميع شتات المناضلين الذين هم امام جميع الاحداث منها اجراءات القمع ومحاولات الاغراء المصادرة سواء عن جهاز الحكم مباشرة او عن افراد الجهاز الموازي الذي يحاول منذ 12 سنة تجسيد الاتحاد الوطني " من الداخل " بل ومن القمة .

وتبين كذلك منذ الانطلاق ان هناك عددا عديدا من عناصر الشباب والفعال عززوا صفوف ومجهودات المناضلين " القداماء " وغيابهم بالمسؤولية التاريخية الموضوعية على عاتقهم الا وهي مسؤولية ضمان استمرار حركة التحرير الشعبية التي يجسدها نضال الاتحاد الوطني .

وبفضل هذا الوعي ، تضافرت الجهود من اول وهلة بالدراسة المشتركة لتجارب الماضي - وكان العمل التنظيمي معتمدا على دروس التجارب الماضية وعلى تحليل الاوضاع الجديدة - وكانت الحلول البناءة تحدد وتطبق رغم العراقيل وقلة الوسائل نظرا للنقاش الديمقراطي الخلاق الذي يشجع روح المبادرة .

فالتساؤلات المشروعة حول مفاوضات الكتلة مع الحكم ، لم تحل انظار المناضلين عن العمل التنظيمي ، بل بالعكس اظهر المناضلون يقضتهم وحرصهم على ان يتاثير تنظيم الحزب من هذه المفاوضات ولا من نتائجها الحتمية ان لا احد يفتنهم بتصور ان اخانا عبد الرحيم بوعبيد قد يتنازل عن مبادئ واهداف الاتحاد .

وكان النقاش في جميع مراحل المفاوضات التي تتبعها المناضلون المنظمون في الخلايا مقررونا بتوضيح القاعدة الايديولوجية لحركتنا - وفي هذا الاطار شارك المناضلون في مختلف الاقاليم في الندوات الايديولوجية قصد تحديد مدلول الاشتراكية العلمية وعلاقتها بمهام التحرير ، وبذلك تمكنت عناصر الشباب التي لم تعيش تطورات نضال الاتحاد تمكنت من معرفة دورها التاريخي ومسؤوليتها في ضمان استمرار حركة التحرير الشعبية ببيلادينا كما تمكنت من التسلح بمفاهيم واضحة حول مدلول وابعاد نضالنا -

لكن الرغبة في الوضوح والفعالية تصطدم بالداء المزمن الذي عانى ويعاني منه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ 12 سنة .

نعم ، ان المناضلين تعودوا على اساليب جهاز الحكم ، على المضايقات وعلى حملات القمع لعلمهم ان جهاز الحكم يقوم بمهمته الطبيعية وانه لا نضال فعلي بدون تضحيات - انهم تعودوا على هذه الاساليب وما زالوا مستعدين لتحملها -

لكن هناك الجهاز الاخر وسالبيه التي تهدف الى نفس الاهداف حيث ترمي الى تشتيت تنظيمات الاتحاد وتجميدها بواسطة الاستفزات والمجادلات المصطنعة حول " الشرعية " والانفصال ، الخ . . . ذلك ان هذا الجهاز يحاول عرقلة سير الاتحاد من الداخل بل من القمة بثقني الوسائل ، ومن بينها الوسائل العادية لشراء الضمائر القابلة للشراء -

وهكذا وجد المناضلون انفسهم موضع تتبعات من طرف شبكتين الاولى تابعة للشرطة ، والثانية متكلمة باسم الاتحاد الوطني " والمكتب السياسي " والطبقة العاملة تستنكر في الاطر المناضلة وقادة الاتحاد المرغمين على الهجرة الى الخارج وتتبعهم الجميع " بالمغامرين " مؤكدة بذلك ان بادها عن النضال والمخاطر -

وهذه الجماعة تتقدم الى المناضلين حاملة " اوراق الاعتماد " من المكتب السياسي ، وتهدد باستعمال العنف ، وتحاول الهاء المناضلين في مجادلات عقيمة حول " الشرعية " وفي نفس الوقت تجعل من برصات الشغل مثيرا للاشتم في العناصر المناضلة بالداخل والخارج وتحاول بذلك عزل الطبقة العاملة عن العمل الثوري المنظم ، الشيء الذي تعني به " تسييس العمال " .

هذه هي المشكلة التي يطرحها المناضلون في كل لقاء اعتقادا منهم انه حان وقت اتخاذ موقف صريح من تلك الجماعة ومحركيها وجعل حشد لكل الثبائر -

فما هو الموقف، وما هو الحل عملياً؟ هذا هو السؤال الذي يتطلب جواباً والجواب لا يمكن ان يصدر عن شخص او جماعة، بل عن القاعدة الاتحادية - يجب ان لا ينحصر في بلاغ او ملتمس والا سوف نرتكب خطأ فادحاً يستفيد منه الحكم والانتهازيون.

ان تخطيط الطريق الصحيح لتحرير حزبنا من عناصر الخلطة والانتهازية، يجب ان يكون منبثقا عن ارادة القاعدة بعد النقاش في جميع الخلايا، وبعد الاتصال بجميع الذين ينتسبون بنضالهم الى الاتحاد - وهذا النقاش لا يكون بنا واحداً الا اذا ركز حول النقاط الآتية:

- أولاً: المشكل الذي نواجهه ليس مشكل خلط ووضوح، وانما نعيش صراعاً بين اتجاهين سياسيين - وتجربتنا التنظيمية فرضت على كل واحد الاختيار بينهما -
- ثانياً: نحن امام نفس الجهاز ونفس الاسباب الرامية الى الهائنا في محادلات مصطنعة - لكن المحاولات فشلت لا سبب موضوعية.
- ثالثاً: ومع ذلك لا يمكن ان نتجاهل المشكل، الا ان الحل الصحيح يكمن في تركيز تنظيمات القاعدة اولاً وقبل كل شئ حتى تكون القرارات منبثقة عنها، وبعد ان تصبح عزلة الانتهازيين واقعاً لا جدال فيه.

1 - المشكل ليس الخلط والسووضوح ولا "الشرعية"

- هناك اولاً وقبل كل شئ، الحقائق التي يعرفها المناضلون والتي هي صفاتهم المشتركة - لا يعرفون النضال بالبلاغات والشجارات وانما النضال الملموس الفعلي - وهذا النضال لا يقبل قيادة الاساقف دوى الادمغة الجامدة كما لا يقبل القرارات والتعيينات "بالظهير" -

- وبالتالي فان العلاقات الاخوية بين المناضلين لا تبني على اوراق الاعتماد لاثبات "الشرعية"، ولا يعطي المناضلون لبعضهم "أوامر" -
- وبفضل هذه الصفات كان التعاون الخلاق بين الاخوان وتحلت حقيقة اساسية اكن، تجربة التي نعيشها الآن - أكدت هذه التجربة ان نشاط الاتحاد ليس مشروطاً بوجود عمارات وتجهيزات، وانقطاعات ومد اومين ووسائل مالية ضخمة - أكدت ان حركة التحرير الشعبية تسير وتنمو بسرعة متزايدة لان عجلة النضال التحريري لا تقف عند الاعتبارات المتعلقة بالأشخاص، والشرعية، والهيئات الجامدة مثل المكتب السياسي -
- وهكذا فان التجربة التنظيمية الراهنة انطلقت بدون ان يخطر ببال اي من المناضلين

- ان ينتظر الضوء الأخضر من اى " زعيم "

- ان يتجه الى بناية " المكتب السياسي " للحصول على رخصة من اجل القيام بواجبه .

- ان يسأل الاطر المناضلة حول اوراق اعتمادها او ظهور تعيينها من " المكتب السياسي "

نعم لم يخطر ببال مناضل ان يوضع اسئلة حول الشرعية على اى مناضل آخر اتصل به قصد

تنسيق العمل لان المناضلين يرفضون شرعية الاساقف .

بل الاسئلة المرحجة كانت توضع بالعكس على الذين يتقدمون باوراق الاعتماد ؟ اين

كتم خلال حملات الارهاب والاختطافات والمحاكمات ضد المناضلين ؟ اين كان الزعيم الذى يسلمكم

اوراق الاعتماد ؟ ماذا تعنون بالمنامرين ؟ وتتحول الاسئلة الى وضع القضايا الحقيقية ، قضايا

الانحراف واستعمال اسم الطبقة السامسة .

ذلك ان الاحداث وجد ليتمها تكلفت بتوضيح الاشياء وجعل كل شخص في موقعه الحقيقي

حسب تصرفاته ، ولم تبق الشعارات تبريرا مجددا ولا ستارا لتلك التصرفات .

ان المشكلة المطروحة علينا . مشكلة خلط ووضوح لان الاحداث زفت اسباب

الخلط واتضحت الخطوط الفاصلة بين ،

- من جهة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الحقيقي الذى يعتبره المعارضة نضالا تاريخيا

لا مجرد اسم - لا ينتمي له الا الذى يساهم في هذا النضال عمليا ويقبل مسبقا التضحيات التى يقتضيها

كل نضال قلمي لا ينحصر في الشعارات البنارية .

- ومن جهة اخرى جهاز يعرفه المعارضة كذلك بافراده وخدامه واساقفه لايهمه من الاتحاد

الموطني الا العنوان المطبوع على الاوراق والبلاغات ، لان الجهاز في حاجة الى لباس سياسي يلبسه

كلما ظهرت مفاوضات في الافق -

ان هذه الحقيقة جلية يعرفها كل من يتتبع الحياة السياسية بالمغرب - انها حقيقة لا تخفى

منها شيئا تلك المهاترات والمناشير حول " الشرعية " والعمل " الانفصالي ...

انها الحقيقة الموضوعية التى جعلت المناضلين يتصلون ببعضهم وينطلقون في تركيز التنظيمات

الاتحادية دون ان يخطر ببال احدهم ان يتساءل حول مصير " المكتب السياسي " بل ولنفس السبب واجه

المناضلون دعاة الشرعية والمكتب السياسي بنفس الحقائق واستمروا في عملهم واحبطوا جميع مناوراتهم ووضعوه

في عرلة . هذه هي النتيجة التى يجب تأكيدها بصفة عملية الشىء الذى يتطلب الانتباه الى الاساليب

التي نواجهها -

2 - الأسباب التي نواجهها ماهي الا ردود الفعل

المعتادة للجهاز المصروف

فلننطلق من حقيقة أولى وهي ان عمل او مواقف اي شخص في الماضي البعيد او القريب لا أثر له الا اذا برهن الشخص في الحاضر عن اتجاه وتصرفات تثبت وفاءه لاهداف النضال الاتحادي .
فالنضال هو المقياس، الشيء الذي طرح علينا خلال الاسابيع الاولى من التجربة التنظيمية الراهنة في مرحلة جمع شتات الحركة - وحينئذ بدأت فترة الاختيار بالنسبة لجميع الاتحاديين - وحينئذ تدخلت تلك العناصر " السياسية " التي ظن اقطاب الجهاز النقابي ان تدخلها سوف يشير الانقسام او الخلط على الاقل في صفوف الاتحاديين ، وكان " التدخل " بمراحل ،
- في بداية الامر وقع الاتصال بالاخوان "أخويا" وبمهدوا قناعهم بان المبادرات التنظيمية ماهي الا تعبير عن اتجاه "شخصي" لبعض الاطر المناضلة -
- ثم بعد ذلك بدأ اسلوب التخوف ومحاولة اقناع الاتحاديين بان المبادرات التنظيمية عمل جديد من نفس العناصر الغير المسؤولة ، عمل فوضوي قد يذهب بنا الى نفس الكوارث .
- وعند فشل هذا الاسلوب اضطرروا الى توضيح دورهم كخدام لجهاز معين - وبدأت التجولات الى الاقاليم رفقة المتكلم باسم الطبقة العاملة الذي يهدد المناضلين باوراق الاعتماد الصادرة عن "المكتب السياسي" -
وهكذا عوضا عن اثاره الخلط في صفوف الاتحاديين ، افترض امر اولئك واضمح انهم يطبقون خطة اقطاب الجهاز النقابي بالرغم من انهم ما زالوا يزعمون ان لهم خطة ثورية خاصة بهم ، خطة تلخيم هذا الجهاز للاتصال بالعمل !

هذا مجرد تبرير يلجئون اليه كلما ذكرهم احد الاخوان بمواقفهم في الماضي نحو نفس الجهاز ونحو عمليات التخريب التي قام بها منذ 12 سنة

وفي هذا الصدد يجب ان نتذكر بان " مولاي " سبق له كذلك خلال سنوات 62 - 65 ان حاول اقتناعنا بانه " محايد " لا يهيمه الا توحيد الصف - ولكن الحلول التي كان يقترحها عمليا ، هي حلول الاستسلام للجهاز مع كتابة " الفتاوى " لنفس الجهاز .

وفي الواقع ، نرى العناصر المسيطرة على الجهاز النقابي وممثلها في المكتب السياسي تعتبر من جديد كل عمل تنظيمي هجوميا عليها وخطرا على مصالحها - فجاه رد الفصل كالمعادة متجلي في اسلوب مزود وج يرمي الى غايتين ،

أ - الاولى هي الدفاع عن النفس وفي هذا الاتجاه بدأت " حملة " تأسيس الخلايا " السياسية " داخل الاتحاد المغربي للشغل - هذه خرافة هزلية تتخذ كوسيلة لتحويل انظار العمال عن الممارك النقابية كلما وجد الجهاز نفسه امام مبادرات منطلقه من القاعدة في المعامل - هكذا كان الشأن
... / ...

عندما طرحت قضية زيادة 15% في القطاع الخاص - وحملة " التسييس " هذه ماهي الاحملة شتم في الاتحاديين وندعتهم " بالمخامرين " الخ . . . وهذه المرة ، فشلت المحاولة فشلا دريعا اذ اثار الجهاز نفسه مناقشات حادة حول تحولاته من " الخبز " الى السياسة وفي بعض الاتحادات المحلية ثارت القاعدة على بعض البيادق المكلفين " بالتسييس " واخرجتهم من البرصات عندما تجرأوا على شتم بعض الاخوان المجاهدين من قادة الاتحاد -

واملنا ان تستمر المحاولة في هذا الاتجاه لان نتيجتها العملية هي افتضاح امر الجهاز امام جمهور العمال .

ب - الغاية الثانية هي جبرنا الى معركة جانبية وفي هذا الاطار تدخل تنقلات اولئك الخدام الى الاقاليم كلما علموا ان العفل التنزلامي بدأ وتتركز فيها - فيتم استدعاء بعض المناضلين دون البعض الاخر المعروف "بتعصبه" ومحاولة تعيين لجن باسم المكتب السياسي - وهنا يحاولون اثاره النقاش حول الشرعية و"صفه" فلان وفلا . . . ولكن هذه المحاولات فشلت بدورها في جميع الاقاليم بما فيها البيضاء ، والرباط رغم تمركز عناصر الجهاز في هاتين العماليتين .

ذلك ان الجهاز افتضح امره بالبيضاء والرباط اكثر من باقي الاقاليم الاخرى باعتبار ان المناضلين عاشوا المشكل هنا بحدة ، اضيف الى ذلك ان المناضلين لم يتحوا اية فرصة امام اساليب الاستفزاز التقليدية نظرا لكون التنظيم مركز في خلايا بدون تلك التجمعات والمهارات في المقاطعات . فشلت المحاولات فشلا دريعا - والدليل عن ذلك انه لم يتبق لديهم الا الوسائل اليائسة منها التهديد باستعمال العنف ، وتوزيع المناشير باسم لجن وهمية وارسالها الى الشرطة ، والسلطة والسفارات انه اسلوب تعود عليه الذين يعتمدون على السلطة لتصفية المناضلين من النقابات العمالية والجميع يعلم ان مكاتب النقابات والجامعات الخير " المصنطة " تصفي بوضع قائمة مكتب جديد مصطنع عند السلطة والوزارات باسم " شرعية " المنظمة -

انها اساليب تدل عن وجود عقلية راسخة وفكر جامد - انها اساليب يائسة ، لان تنظيمات الاتحاد اساسها وحدة الاتجاه واستمرار النضال - وطينا ان لا نسقط في فخ النقاش حول الشرعية ، وطينا ان نبتعد عن ردود الفعل بالبلاغات والمنشورات .

فما هو الحل اذن ؟

3- يجب ان نفكر في الحل بنظرة عملية وبالتالي ان نعمل على

تحضيره كواقف لا كمجرد قرار

لقد اكدت تجربتنا الراهنة بعد احداث 12 سنة ، ان المشكل ليس مشكل خلط ووضوح كما

بيننا ذلك في النقطة الاولى .

وأكدت نفس التجربة ، ان قضية الشرعية والمحاولات المعتمدة على " الشرعية " واوراق الاعتماد ماهي الا امتداد لنفس العمليات والحملات التي تعودنا عليها في الماضي ، محاولات فشلت كسابقاتها ،
ويبقى ان التجربة سائرة بدون كتابة (لا هيئة ولا بناية) وبالمرغم من اتجاه عضوين من
" المكتب السياسي "

لكننا امام مشكلة ليست شكلية فحسب ، مشكلة لا يمكن ان نتجاهلها رغم فشل المحاولات
الموجهة ضد العمل التنظيمي - انها محاولات سوف تستمرع ما ينتج عنها ضياع وقت ثمين -
انها مشكلة لا يمكن ان نتجاهلها خصوصا وان عملنا التنظيمي متجه بالاسبقية نحو ،
- الشباب الذي يرحل عن حيوته والذي يشكل قوة المستقبل - والشباب لم يعيش الاحداث
التي اوضحت الاشياء ان يحكم على الاتحاد حسب ما يعرف على الاشخاص المتكلمين باسمه رسميا .
- الطبقة العاملة التي تبقى القوة الداعمة في النضال التاريخي من اجل بناء الاشتراكية
فهنالك نرى ان النقابات وبرصات الشغل تستعمل كمنبر للخلط .
ولا يمكن ان نتجاهل المشكل لان العمل التنظيمي كلما تقدم واتسع يتطلب تنسيقا على المستوى
الوطني ، يتطلب تخدية بالتوجيه الموحد الذي يجب ان يصدر عن هيئة مسؤولة منبثقة من القاعدة .
نعم مهما كانت ثقة المناضلين ببعضهم هناك الاختيارات السياسية ، هناك استراتيجية المنظمة
التي يجب ان لا تكون اختيارات بعض الاشخاص وحدهم - والتنظيم نفسه ونموه يتدالب الآن جهاز تسيق و
قيادة على المستوى الوطني .

واخيرا لا يمكن ان نتجاهل المشكل لان هناك سؤالا يفرض نفسه - الى متى ؟ وبالفعل نعلم
انه لا حزب ثوري الا بتطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية اى القرارات المتخوة بعد دراسة ونقاش في القاعدة
ثم التنفيذ والامثال لهذه القرارات الشئ الذي يستلزم وجود هيئة مركزية مسؤولة

•••

امام هذه الاعتبارات كلها يبقى ان المشكل ليس كما قلنا مشكل خلط ووضوح ولا مشكل "شرعية"
وانما قضية عملية قضية عزل عناصر تتكلم باسم الاتحاد الوطني ولكنها في نفس الوقت مسيطرة على جهاز
المنظمة العمالية الاتحاد المخربي المشغل -

فهذا الجانب الثاني اى الجانب العمالي ، جانب الارتباط بالمنظمة العمالية ، هو الجانب الاساسي
بالنسبة للمناضلين ، اما قضية المكتب السياسي ، فانها لم تنقلها اهمية ان ليس هناك من يعتبر هذه الهيئة
الشكلية .

ان المكتب السياسي ، و الكتابة العامة كونا سنة 1967 لمهمة معينة ولفترة معينة = اعادة تنظيم
الحزب ، وعقد المؤتمر في ظرف 6 اشهر - بقيت هذه المهمة حبرا على ورق ، وبالتالي فقد المكتب السياسي مبرر

مبرر تأسيسه ووجوده .

وحيث هناك ضرورة قيادية ، ولكن قيادة "غير مزدوجة" أي مكونة على أساس "التوازن" بين اتجاهين متعارضين قيادة التجميد - ومعنى ذلك عزل المجدين بدون أن يبقى لهم مجال للتدخل المباشر أو الغير المباشر لعرقلة نشاط الاتحاد .

والطريق الصحيح هو أن يتم ذلك بقرار من القاعدة المنظمة على مستوى كل خلية وفرع وإقليم تركيز التنظيمات أولا وادماج جميع الاتحاديين حتى تتم عزلة الانتهازيين بصفة عملية وجلية - معنى ذلك أن تصبح العزلة واقعا ملموسا لا جندال فيه .

وبعد ذلك تعين القاعدة المنظمة بصفة ديموقراطية مثلها حتى تتخذ القرارات باسم جميع الاتحاديين وبارادتهم على المستوى الوطني .

وهكذا لن تكون عملية "انفصال" وإنما عملية اقضاء وفضح ، لا من أجل الاقضاء والفضح ، وإنما من أجل إزالة الصرافا ، امام نوحزينا وامام تمنايه على الاسس الثورية بالاعتماد على الطبقة العاملة وفي هذا الصدد ، فلنذكر بان المشكل الذي نعيشه الآن مصدره هو الكيفية التي تم بها انشاء الجامعات المتحدة خلال يناير 1959 - كانت توجهات في شكل "انتفاضة" ولكن بدون تنظيم مركز من قبل وعندما طرح قضية التنظيم الجدى بدأ المشكل ومعارضة الجهاز لاى تنظيم ثورى خوفا من ديناميكية النضال

الخلاصة

- لسنا امام مشكل وضوح وخطا ،
- اما قضية "الشرعية" فاننا تجاوزناها .
- فالمشكل علي وولي شكلي ومبدئي .
- فلنواجهه بنظرة عملية ، ولنعلم ان تركيز تنظيماتنا أولا هو الحل ، هو الطريق الصحيح لتفادي الاخطاء .
- اما تنسيق عملنا على المستوى الوطني فلا مانع في لقاء الاطر على المستوى الوطني ، لقاء يجب تحضيره من الآن .

وتحضيره هو ان يناقش الاخوان هذه البيانات في كل خلية وفرع وإقليم حتى يكون ممثلوهم في اللقاء الوطني معبرين عن ارادة القاعدة بكل معنى الكلمة .

لكن الاساس هو ان يستمر الحمل التنظيمي بدون السقوط في المجادلات حول الشرعية والمخامرين ... الخ ...

وتبقى قضية الارتباط بالمنظمة العاملة ان اغلبية المناضلين عمال والنضال من أجل استمرار حركة التحرير الشعبية نضال من أجل الاشتراكية ، وبالتالي من أجل الطبقة العاملة .

(ص 9)

فالمسؤولون عن الجهاز النقابي هم المسؤولون عن عزل الطبقة العاملة وابعادها من هذا
النضال - وشعار " وحدة الطبقة العاملة " لا معنى له الا اذا كانت الوحدة من اجل النضال ، وكأداة لفعالية
النضال - وما علينا الا ان نوسع الخلايا العمالية ، وان نستمر في مساعدة اخواننا على مواجهة عمليات
الاستفزاز والاقصاء التي يتعرضون لها باستمرار داخل التنظيمات النقابية - ذلك المناضلين لا ينتظرون
من الجهاز " الرخصة " للعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل .
والدليل عن ذلك ان الحكم نفسه في خطاب رسمي توجه هو نفسه بالنضال الى قادة الجهاز فيما يخص
" تسييس " العمال - هذه حقيقة تؤكد ان الحكم يعلم مسبقا معنى ذلك التسييس والاتجاه
الذي يتخذه حتما نظرا لطبيعة الجهاز .